

عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/international

القوات الجوية السعودية تشارك في مناورات «نسر الأناضول 2»

السعودية تعلن تصنيع أجنحة طائرات «اف 15» محلياً وتوسعى إلى توطين 70٪ من صناعات قطع الغيار خلال 5 سنوات

عواصم - وكالات: أعلن نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلطان إن أجنحة طائرات «اف 15» المقاتلة تصنع في المملكة. ونقلت صحيفة الجزيرة عن الأمير خالد أمس قوله خلال تدشينه المقر الجديد لشركة الشرق الأوسط لمركبات الطائرات المحدودة في المنطقة الصناعية في مطار الملك خالد الدولي إلى أن الرياض إن الوزارة تتطلع إلى أن تكون نسبة إنتاج قطع الغيار العسكرية المصنعة محلياً تتراوح بين 70٪ إلى 80٪ خلال

5 سنوات. وأعلن الأمير خالد «ولاول مرة» عن تصنيع أجنحة طائرات «اف 15» المقاتلة محلياً من دون أن يذكر مزيداً من التفاصيل. وأضاف أنه تم «إنتاج 500 مليون ريال هذا العام وقد صرفت على قطع الغيار المحلي لصالح القطاعات العسكرية واشترك فيها أكثر من 100 شركة محلية»، مشيراً إلى أن 86٪ من العاملين في تصنيع المعدات هم سعوديون. في سياق متصل وصلت طائرات القوات الجوية الملكية

السعودية إلى قاعدة «كونيا» الجوية بتركيا للمشاركة في مناورات «نسر الأناضول 2» التي ستقام خلال الفترة من 12 إلى 22 يونيو الجاري. وصرح قائد مجموعة القوات الجوية بالتمارين العقيد الطيار الركن نافع السوي بأن القوات الجوية الملكية السعودية ستشارك في التمرين بطائرات التورنيدو الهجومية وللمرة الثانية وبمشاركة مجموعة من الدول المتقدمة في مجال العمليات الجوية إلى جانب القوات الجوية

التركية، مؤكداً أن هذا التمرين يعتبر من أعرق وأكبر المناورات العسكرية المشتركة القتالية الجوية على مستوى العالم. ونقلت الصحف السعودية عن السوي قوله «إن التمرين يأتي ضمن الخطط والبرامج التدريبية المعدة مسبقاً من القوات الجوية الملكية السعودية لسفك وتطوير مهارات الأطقم الجوية والفنية والإدارية والتي من شأنها دعم الجاهزية القتالية للقوات الجوية السعودية، كما يأتي استجابة للدعوة المقدمة من القوات الجوية

الكنيست الإسرائيلي يسقط مشروع قانون لتشريع بؤر استيطانية عشوائية

منظمة العفو تطالب إسرائيل بإلغاء «الاعتقال الإداري» والاحتلال اعتقل 750 ألف فلسطيني منذ «النكسة»



جنود الاحتلال يعتقلون صبياً شارك في مظاهرات لحياء ذكرى النكسة (أ.ف.ب)

أسس مشروع قانون لتشريع بؤر استيطانية عشوائية مبنية على أرض فلسطينية خاصة، وصوت 69 نائباً ضد القانون مقابل 22 معه مما أحبط محاولة الانتقاف على قرار للمحكمة العليا بإزالة خمسة مبان استيطانية في بؤرة أولبانا العشوائية قرب رام الله في الضفة الغربية بحلول الأول من يوليو المقبل. وكان قرار المحكمة أثار سخط المستوطنين والمؤيدين لهم من أعضاء الكنيست اليمينيين المتطرفين، مما دفع اثنين من أعضاء الكنيست اليمينيين لتقديم المشروعين للتصويت عليهما خلال جلسة للبرلمان.

وكان بنيامين نتنياهو بحسب التقارير هدد بإقالة أي وزير في حكومته أو عضو في حزبه يقوم بدعم النصين.

وسمع ذلك، أعلن وزيران مقربان من المستوطنين هما يولي بلدشتاين (الديبلوماسية العامة والشطات) الذي ينتمي إلى الليكود ودانييل هيرشكويتز (العلوم والتكنولوجيا) الذي ينتمي إلى حزب قومي صغير، عن نيتهما التصويت لصالح مشروع القانون المنير للجدل ولكنهما لم يحضرا جلسة التصويت. ويوصي نتنياهو بـ «نقل هذه المباني الخمسة إلى قطاع مجاور، حيث لا توجد أي مشكلة تتعلق بالأرض»، بحسب مسؤول حكومي كبير. وتضم العائلة 35 عائلة. في غضون ذلك، كشف مسؤول فلسطيني أن الاحتلال الإسرائيلي اعتقل منذ نكسة عام 1967 التي صادفت ذكرها الـ 45 يوم أمس وحتى اليوم نحو 750 ألف مواطن ومواطنة فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المحتلة. وأكد مدير قسم الاحصاء في وزارة الاسرى

أسرته ووزير الاسرى الفلسطيني عيسى قراقع. وقال قراقع لوكالة فرانس برس «أطلقت إسرائيل سراح حلالحة، وهو الآن في بيته في الخليل». واعتقل حلالحة في العام 2010، حيث تم تجديده حبسه في الاعتقال الإداري أربع مرات متتالية، وقد خاض إضراباً عن الطعام استمر لمدة 76 يوماً، قبل أن يوقفه في السادس عشر من مايو الماضي بعد أن حصل على تعهد إسرائيلي بعدم تجديده اعتقاله إدارياً مرة أخرى وبإطلاق سراحه الثلاثاء. في سياق ذي صلة، استسقط البرلمان الإسرائيلي (الكنيست)

والمحررين الفلسطينية في تقرير أصدره امس عبدالناصر فروانة «أن هذا العدد من المعتقلين يأتي إلى جانب الآلاف من العرب»، مشيراً إلى وجود نحو 4600 أسير في سجون الاحتلال الآن بينهم مئات الأطفال والنساء والشيخوخ.

وجاء تقرير فروانة الذي أصدره بعنوان «الأسرى من النكسة وحتى اليوم أرقام مذهلة ومعاناة بلا حدود»، بمناسبة ذكرى الخامس من يونيو 1967 والتي احتلت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إضافة إلى صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان. واتهم فروانة في تقريره الاحتلال «بأنه ومنذ ذلك التاريخ الأسود ارتكب وما زال الفظائع والجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعرل ولم تستثن أحداً منه، حيث مارس ابتساع ما يمكن أن يتخيله العقل البشري من إبادة وقتل جماعي وقتل بدم بارد».

وأضاف «أن المواطن الفلسطيني ينام ويصحو على مشاهد الموت والدمار ويضحي جزءاً من يومه في تشيع جنازات الشهداء وجزءاً آخر في التنقل بحثاً عن لقمة العيش الأساسية له ولأطفاله..» وقال فروانة أنه وفق الإحصاءات الموثقة، فقد اعتقل الاحتلال منذ العام 1967 وحتى الآن نحو 750 ألف مواطن ومواطنة، كما استشهد 202 أسير بعد اعتقالهم جراء التعذيب أو الإهمال الطبي أو القتل العمد بعد الاعتقال.

وأشار إلى «أن مئات آخرين من هؤلاء استشهدوا بعد خروجهم من السجن متآثرين بأمراض ووتوها عن السجن أو كان للسجن والتعذيب وما بينهما أسباب مباشرة لاستشهادهم» مضيفاً «أن كل عائلة فلسطينية تعرض أحد أفرادها أو جميعهم لاعتقال مرة واحدة أو لمرات عدة».

العادلة. وكان الغرض الرئيسي من ذلك «منع اعتماد هذا القانون قبل 12 يونيو الجاري، أي قبل المسيرة المليونية، التي ستكون من أكبر تجمعات المعارضة، حسبما أفاد نائب عن حزب روسيا العادلة لوكالة الأنباء الرسمية إيتار تاس. من جانبها انتقدت منظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية في بيان صادر الاثنين مشروع القانون واعتبرت التدابير الواردة فيه «من شأنها أن تحد بشكل خطير من الحق في التجمع السلمي».

والقي القبض على عشرين معارضاً روسياً أمس الأول أمام مجلس الدوما، حيثما كانوا يتظاهرون ضد مشروع القانون المذكور الذي يعتبرونه مساساً بحرية التظاهر.

وقالت مجموعة مستقلة ترأّسب عدداً الاعتقالات على موقعها الإلكتروني أوديفنو. أورد، أن الشرطة اعتقلت حوالي 70 شخصاً.

شرطة بحرينية تنفي أمام المحكمة تهمة ضرب صحافية في قناة فرانس 24

دبي - أ.ف.ب: نفت ضابطة شرطة بحرينية أمس أمام المحكمة الجنائية البحرينية تهمة تعذيب الصحافية نزيهة سعيد التي تعمل مراسلة لقناة تلفزيون «فرانس 24»، وفقاً لحامين. وأفاد المحامون بأن الصحافية البحرينية لم تحضر الجلسة، فيما قررت المحكمة تأجيل القضية إلى 24 يونيو من أجل مزيد من الدراسة. ووجهت النيابة العامة البحرينية للملازم أول في الشرطة سارة الموسى تهمة «استعمال القوة مع الصحافية لحملها على الاعتراف بجريمة»، وقالت انها «قامت بضربها وأحدثت بها إصابات». وأحالت النيابة العامة البحرينية الشرطة للمحكمة الجنائية بعد أن أعلنت محكمة ابتدائية عدم صلاحيتها للنظر في الدعوى.

اليسار الفرنسي الأوفر حظاً للفرز في «التشريعية» وهولاند في فترة السماح

باريس - أ.ف.ب: يستفيد الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند، مع تزايد ثقة الفرنسيين به، من فترة سماح قبل أن يبدأ في تنفيذ الإجراءات التي يريج أن تكون غير شعبية كما يوجد على ما يبدو في موقع يؤهله للحصول على أغلبية برلمانية مريحة مع نوايا التصويت المؤيدة للييسار. وحالياً يجني هولاند، بعد شهر من انتخابه رئيساً للجمهورية وقيل الجولة الأولى للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها الأحد، ثمار جهوده في فرض صورة رئيس «عادي» متواضع وبسيط. كما يبدو أن الرئيس الاشتراكي يستفيد من الإجراءات الرئسية الأولى التي وضعت سريعاً موضع التنفيذ لإحداث قطيعة مع سلفه المحافظ نيكولا ساركوزي مع خفض راتبه وإيضاً رواتب وزرائه بنسبة 30٪ وخفض نفقات الدولة ومطالبة أعضاء الحكومة باستخدام القطارات في التنقل بدلا من الطائرات.

ويحصله على تأييد ما بين 58٪ و62٪ حسب استطلاعين للرأي يحظى هولاند تقريبا بنفس مستوى الشعبية التي كانت لساركوزي في بداية ولايته عام 2007. واستناداً إلى الاستطلاع الثاني لمعهد فيافوس فإن الفرنسيين يتقون في رئيس الدولة والحكومة «لتحسين وضع التعليم الوطني» وإيضاً للتوصل إلى «اتفاقيات مع النقابات» (72٪ في الحالتين) و«لتحفيز النمو» (56٪) ولـ «تفادي الإفراط في المشاريع الاقتصادية» (53٪). في المقابل يبدو الفرنسيون أكثر حذراً فيما يتعلق بقدرة الزعيم السابق للحزب الاشتراكي على «تحسين وضع منطقة اليورو» و«خفض العجز العام» و«خفض معدل البطالة».

وفي الانتخابات التشريعية المقررة في 10 و17 يونيو الحالي يأمل اليسار وفي مقدمته الحزب الاشتراكي في تحقيق فوز كبير لنقادي حالة تعايش بين رئيس اشتراكي وحكومة يمينية يمكن أن تجمد مشاريع هولاند للإصلاح والنمو

بكين - أ.ف.ب: حكم على تسعة من الوبغور بعقوبات سجن في منطقة شينغيانغ ذات الأغلبية المسلمة بتهمة التحريض على الانفصال أو الإخلال بالنظام العام، حسبما أفادت أمس المحكمة ومنظمة المنفيين الوبغور في ألمانيا. وبحسب مؤتمر الوبغور العالمي، حكم على الرجال التسعة الذين ينتمون إلى هذه الأقلية الناطقة بالتركية، بعقوبات سجن تتراوح بين سبع وعشر سنوات بتهم مختلفة تشمل «الفكر الديني المتطرف» و«التجمع الديني غير القانوني».

واعتبر ديلتشاس رشيت المتحدث باسم مؤتمر الوبغور العالمي في بيان له أن «الناطق بالأحكام تم دون أدنى احترام للإجراءات القانونية، كما أن هذه الأحكام هي نتيجة

مطالب سياسية صينية». وقال أن «الصين تلجأ إلى أحكام قاسية لضطهاد وحرمان المتهمين نهائياً من حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم والاستئناف». وأكد مسؤول في محكمة كاشغر لـ «فرانس برس»، الأحكام التي تعود إلى تاريخ 31 مايو، لكنه رفض الإدلاء بمزيد من التفاصيل. وتم تعزيز الأمن منذ اندلاع أعمال عنف في شينغيانغ بين الوبغور واثنية الهان في يوليو 2009 في عاصمة المنطقة اورومشي وخلفت حوالي 200 قتيل وأكثر من 1600 جريح. وقتل 13 شخصاً في فبراير الماضي بالسكاكين، فيما قتلت الشرطة سبعة «إرهابيين» خلال اندلاع أعمال عنف في منطقة كارجيلينغ (بشغ) بالصينية، في جنوب شينغيانغ.

الصين تحكم على 9 من أقلية الأويغور المسلمة بالسجن بتهم التحريض على الانفصال

بكين - أ.ف.ب: حكمت المحكمة الصينية على تسعة من الوبغور بعقوبات سجن في منطقة شينغيانغ ذات الأغلبية المسلمة بتهمة التحريض على الانفصال أو الإخلال بالنظام العام، حسبما أفادت أمس المحكمة ومنظمة المنفيين الوبغور في ألمانيا. وبحسب مؤتمر الوبغور العالمي، حكم على الرجال التسعة الذين ينتمون إلى هذه الأقلية الناطقة بالتركية، بعقوبات سجن تتراوح بين سبع وعشر سنوات بتهم مختلفة تشمل «الفكر الديني المتطرف» و«التجمع الديني غير القانوني».

واعتبر ديلتشاس رشيت المتحدث باسم مؤتمر الوبغور العالمي في بيان له أن «الناطق بالأحكام تم دون أدنى احترام للإجراءات القانونية، كما أن هذه الأحكام هي نتيجة مطالب سياسية صينية». وقال أن «الصين تلجأ إلى أحكام قاسية لضطهاد وحرمان المتهمين نهائياً من حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم والاستئناف». وأكد مسؤول في محكمة كاشغر لـ «فرانس برس»، الأحكام التي تعود إلى تاريخ 31 مايو، لكنه رفض الإدلاء بمزيد من التفاصيل. وتم تعزيز الأمن منذ اندلاع أعمال عنف في شينغيانغ بين الوبغور واثنية الهان في يوليو 2009 في عاصمة المنطقة اورومشي وخلفت حوالي 200 قتيل وأكثر من 1600 جريح. وقتل 13 شخصاً في فبراير الماضي بالسكاكين، فيما قتلت الشرطة سبعة «إرهابيين» خلال اندلاع أعمال عنف في منطقة كارجيلينغ (بشغ) بالصينية، في جنوب شينغيانغ.

واعتبر ديلتشاس رشيت المتحدث باسم مؤتمر الوبغور العالمي في بيان له أن «الناطق بالأحكام تم دون أدنى احترام للإجراءات القانونية، كما أن هذه الأحكام هي نتيجة مطالب سياسية صينية». وقال أن «الصين تلجأ إلى أحكام قاسية لضطهاد وحرمان المتهمين نهائياً من حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم والاستئناف». وأكد مسؤول في محكمة كاشغر لـ «فرانس برس»، الأحكام التي تعود إلى تاريخ 31 مايو، لكنه رفض الإدلاء بمزيد من التفاصيل. وتم تعزيز الأمن منذ اندلاع أعمال عنف في شينغيانغ بين الوبغور واثنية الهان في يوليو 2009 في عاصمة المنطقة اورومشي وخلفت حوالي 200 قتيل وأكثر من 1600 جريح. وقتل 13 شخصاً في فبراير الماضي بالسكاكين، فيما قتلت الشرطة سبعة «إرهابيين» خلال اندلاع أعمال عنف في منطقة كارجيلينغ (بشغ) بالصينية، في جنوب شينغيانغ.

بكين - أ.ف.ب: حكمت المحكمة الصينية على تسعة من الوبغور بعقوبات سجن في منطقة شينغيانغ ذات الأغلبية المسلمة بتهمة التحريض على الانفصال أو الإخلال بالنظام العام، حسبما أفادت أمس المحكمة ومنظمة المنفيين الوبغور في ألمانيا. وبحسب مؤتمر الوبغور العالمي، حكم على الرجال التسعة الذين ينتمون إلى هذه الأقلية الناطقة بالتركية، بعقوبات سجن تتراوح بين سبع وعشر سنوات بتهم مختلفة تشمل «الفكر الديني المتطرف» و«التجمع الديني غير القانوني».

واعتبر ديلتشاس رشيت المتحدث باسم مؤتمر الوبغور العالمي في بيان له أن «الناطق بالأحكام تم دون أدنى احترام للإجراءات القانونية، كما أن هذه الأحكام هي نتيجة مطالب سياسية صينية». وقال أن «الصين تلجأ إلى أحكام قاسية لضطهاد وحرمان المتهمين نهائياً من حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم والاستئناف». وأكد مسؤول في محكمة كاشغر لـ «فرانس برس»، الأحكام التي تعود إلى تاريخ 31 مايو، لكنه رفض الإدلاء بمزيد من التفاصيل. وتم تعزيز الأمن منذ اندلاع أعمال عنف في شينغيانغ بين الوبغور واثنية الهان في يوليو 2009 في عاصمة المنطقة اورومشي وخلفت حوالي 200 قتيل وأكثر من 1600 جريح. وقتل 13 شخصاً في فبراير الماضي بالسكاكين، فيما قتلت الشرطة سبعة «إرهابيين» خلال اندلاع أعمال عنف في منطقة كارجيلينغ (بشغ) بالصينية، في جنوب شينغيانغ.

المسلمون في بورما «البوذية» ضحايا العنصرية



جانب من احتجاجات المسلمين في مسجد ميانمار قبل أيام (رويترز)

سييتوي - أ.ف.ب: يعتبر المسلمون أحياناً بمنزلة «غزاة» في بورما، حيث يعتقد العديون أن عدم الانتماء إلى الديانة البوذية يعني عدم الانتماء إلى هذا البلد، ما يهدد في أي لحظة بتفجير الوضع كما جرى الأحد الماضي حين أوقعت أعمال عنف عشرة قتلى.

وقال كو اونغ اونغ من جمعية مسلمي بورما إن «العلاقات اليومية مع البوذيين جيدة طالما أن تلمز موقعك ولا تتخطى حدودك». وتابع كو اونغ اونغ المقيم في أوروبا «الجريمة هي جريمة بنظر أي كان، لكن إن كان (مرتكبها) مسلماً، عندها قد تصبح مبرراً لإثارة اضطرابات».

وأدى التوتر الكامن بين البوذيين والمسلمين إلى عدة موجات من أعمال الشغب الدامية خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، على إثر شائعات في غالب الأحيان تنتهم مواطناً مسلماً.

وتكرر السيناريو ذاته الأحد الماضي في تونغوتي في ولاية راخين المحاذية لبنگلادش، حين هاجم حشد من أتباع الراخين البوذية بمعظمها مسلمين بتهمة اغتصاب وقتل فتاة من الراخين وتعرض عشرة مسلمين للضرب حتى الموت.

وقال أبو تاهاسي أحد قادة حزب التنمية الديموقراطية الوطنية مندداً بالاحتداث «قتلوا كاتبهم مواطنات، ان لم تكن الشرطة قادرة على السيطرة على الوضع، فقد تمتد الأحداث».

الدوما يقر مشروع قانون يفرض عقوبات قاسية على المتظاهرين

المشروع ورأت فيه انتهاكاً فاضحاً للدستور الروسي. واستمرت المناقشات حول النص أكثر من 11 ساعة. وحاول حزب روسيا العادلة (وسط يسار) والحزب الشيوعي اعاققة القانون من خلال تمديد مناقشته أكبر وقت ممكن، وذلك لعلمهما أنهما لا يستطيعان

التظاهرات المرخص لها. وبحسب الأواب الروسي (الدوما) ليل أمس الأول فسي قرادة ثمانية ثم ثالثة مشروع قانون يفرض غرامات كبيرة على الذين يتساركون ويتظلمون تظاهرات احتجاجية تنتهك قانون تنظيم التظاهرات. وصوت 293 نائباً لصالح مشروع القانون في قرادة ثانية، في مقابل 207 صوتوا ضده، مع امتناع وحيد عن التصويت.

وأجريت مباشرة بعد ذلك قرادة ثالثة وأخيرة للمشروع صوت بعدها 241 نائباً لصالح المشروع مقابل 147 ضده.

ومن المفترض الآن أن يقره مجلس الاتحاد وأن يصادق عليه بعد ذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في صيغ ساري المفعول. وينص مشروع القانون الذي اقترحه حزب روسيا المتحدة الحاكم الذي كان يتزاسه بوتين على فرض غرامات كبيرة على الذين يتظلمون أو يتساركون في تجمعات غير مرخص لها أو في حالة الإخلال بالأمن خلال

محكمة أوروبية تغرّم الحكومة الروسية بسبب تعذيب سجين بقلع أظافره بكماشة

ستراسبورغ - د.ب: أقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمس بإلزام الحكومة الروسية بدفع مبلغ بقيمة 45 ألف يورو تعويضاً عن الضرر الذي لحق بسجين جراء تعذيبه. وكان السجين (36 عاماً) المدان بتهمة القتل والذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في مستعمرة لإصلاح المحرّمين بمنطقة الشرق الأقصى شرقي

روسيا قال في دعواه انه بعد أن تقدم بشكوى من الصراعات مع زملائه في السجن قام الحراس بنزع أظافر يديه وقدميه باستخدام كماشة. وقال المحكمة في حيثيات حكمها أن الوصف الذي أوردته المدعي «جدير بالتصديق»، مشيرة إلى أن هذه المعاملة تعد انتهاكاً لاتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية لحظر التعذيب.